الرأسمالية الجديدة في اسرائيل ، التي تسيطر بشكل خاص على سوق العملة الصعبة ورأس المال الاسود ، وتحقق الاثراء الواسع بواسطة المضاربة في السوق المالي وعقد الصفقات التي تدر المال الوفير في مرحلة تتميز بالتضخم المالي وانعدام فاعلية الرقابة الرسمية على المداخيل والنفقات . وحسب تقديرات الهستدروت فان رأس المال الاسود الذي تسيطر عليه هذه الطبقة تتراوح بين ٨٠ـ١٠٠ مليار ليرة ، وهو بعيد عن كل رقابة ويمكن ان يؤدي تشغيله الى نسف خطط الحكومة فيما يتعلق بتقليص النشاط الاقتصادي وخفض الاستهلاك بهدف كبح التضخم المالي السريع .

تبديل العملة الاسرائيلية كاجراء لمحاربة رأس المال الاسود

كان القرار المفاجيء حول تبديل الليرة الاسرائيلية بالشيكل ، (اسم العملة الجديدة) الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية في تاريخ ٢٢/٢/١٩٨٠ ، بحيث يكون الشيكل مساوياً لعشر ليرات ـ خطوة اساسية تتخذها الحكومة من اجل محاربة رأس المال الاسود [١٩] . وقد جاء القرار مقروناً بوجوب تقديم بيانات مفصلة حول رأس المال والمداخيل والممتلكات بهدف كشف الجزء غير الخاضع لاية رقابة منها . اضافة الى ذلك فقد هدف قرار الحكومة الى اعادة الثقة بالعملة الاسرائيلية ، بعدما فقدتها خلال مجرى التضخم ، حيث اصبحت قيمتها في اواخر السنة

الجدول رقم ٢

قيمة الليرة الاسرائيلية بالنسبة للدولار ،

١٩٧٠ ـ ١٩٧٩

النسبة	دولار	ليرة اسرائيلية
١٩٧٠	١	٣,٥٠
١٩٧١	١	٤,٢٠
١٩٧٤	١	٦,٠٠
١٩٧٥	١	٦,١٢
١٩٧٦	١	٧,٢٤
١٩٧٧	١	١٥
١٩٧٨	١	١٨,٧٥
١٩٧٩	١	٣٤,٨٠

ملاحظة : الارقام تمثل قيمة الليرة بالنسبة للدولار في نهاية كل سنة .

المصدر : الارقام مأخوذة من تقرير حول الانخفاض في قيمة الليرة الاسرائيلية خلال السبعينات نشر في يديعوت احرونوت ـ ملحق خاص ، ١٩٧٩/١٢/٢٨ .